اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: خريطة طريق جديدة تعدل الدستور الليبي

مقدمة الحلقة: خديجة بن قنة

ضيفا الحلقة:

- جمعة القماطي/رئيس حزب التغيير الليبي
- محمد عبد الله/عضو المؤتمر الوطني الليبي

تاريخ الحلقة: ٢٠١٤/٢/٤

المحاور:

- ملامح خريطة الطريق
- استيحاء من التجربة التونسية
- ٣ قضايا خلافية شائكة

خديجة بن قنة: مشاهدينا أهلاً بكم أعلن إذن المؤتمر الوطني العام في ليبيا أعلن خريطة طريق جديدة تتضمن تعديل الإعلان الدستوري وصياغة دستور جديد للبلاد، كما تتضمن إجراء انتخابات برلمانية أو الدخول في مرحلة انتقالية ثالثة إذا عجزت لجنة الدستور عن كتابة الدستور في الموعد المحدد.

مشاهدينا نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في محورين: أولاً كيف وصل الليبيون إلى هذه الخطوة بإقرار خريطة طريق جديدة والعقبات التي تحتم تخطيها للوصول إليها؟ هل من الممكن تنفيذ هذه الخريطة على أرض الواقع وما هي مآلاتها المرتقبة وتأثيراتها على مستقبل ليبيا؟

قبل نهايتها بثلاثة أيام فقط وافق المؤتمر الوطني العام في ليبيا على تمديد ولايته كما أقر خريطة طريق بمواعيد محددة على أمل أن تخرج البلاد من أزمتها الراهنة، الخريطة تقضي بالدعوة إلى انتخابات مبكرة إذا فشلت لجنة الدستور في تحقيق تقدم في عملها، ليبيا إذن على موعد مع المستقبل ومن مقتضياته تشكيل حكومة جديدة في غضون أسبوعين تحظى بثقة الكتل السياسية لإدارة البلاد والإشراف على مرحلتها الانتقالية.

[تقرير مسجل]

ماجد عبد الهادي: يتوافق الليبيون حيث لا خيار آخر يمددون ولاية المؤتمر الوطني

العام التي تنتهي في السابع من هذا الشهر ويقرون وهذا هو الأهم بأغلبية أعضاء المؤتمر الوطني خريطة طريق لحل مشكلات البلاد وتلك تقضي بتعديل الإعلان الدستوري والدعوة إلى انتخابات مبكرة في آب/أغسطس إذا أخفقت لجنة صياغة الدستور في تحقيق تقدم في عملها بحلول أيار/مايو المقبل، وفيما يخص السلطة التنفيذية فقد تم التوافق على ضرورة تشكيل حكومة جديدة خلال أسبوعين، ثمة بالطبع من تحفظ وثمة من انسحب على أن ذلك لا يحجب الأزمات وتفاقمها في ليبيا ما بعد القذافي، فكثيرون أخذوا على المؤتمر الوطني ما سموه الفشل في تحقيق أي تقدم منذ انتخابه، وآخرون ألقوا باللائمة على رئيس الوزراء علي زيدان بينما يصر آخرون على أن مشكلات البلاد ذات طبيعة بنيوية وتحتاج وقتاً طويلاً للحل، فعقود حكم القذافي ما زالت متغلغلة في المجتمع ومؤسساته ولمحاصرة تداعياتها وتفكيكها تحتاج ليبيا إلى ما هو أكبر من التشريعات؛ تحتاج إلى بناء دولة أولاً وهو ما لا يستقيم مع الفوضى الأمنية وغابة السلاح والمجموعات المسلحة، زيدان سيذهب وسبق للرجل أن قال وأعاد أنه مستعد للاستقالة في حال التوافق على خليفة له، لكن البحث عن بديل يقتضي- كما يقول محللون- اتفاقاً بين الكتل السياسية الكبرى، ثمة تياران ليبرالي وإسلامي في المؤتمر الوطني وفي الشارع السياسي ولا حل إلا بتوافقهما في ملفات عدة وأهمها تشكيل الحكومة وبناء مؤسسات الدولة وفي حال حدث ذلك ثمة أزمات ما فتأت تطل برأسها خالطة الأوراق في المشهد السياسي الليبي، مجموعات مسلحة وأخرى متمردة في بعض المناطق وثالثة تدين بالولاء وما زالت للقذافي، الماضي يهاجم ليبيا ويتواطأ مع الفوضى الأمنية لتقويض مرحلتها الانتقالية.

[نهاية التقرير]

خديجة بن قنة: ولمناقشة هذا الموضوع ينضم إلينا من طرابلس محمد عبد الله عضو المؤتمر الوطني الليبي وجمعة القماطي رئيس حزب التغيير الليبي وسوف ينضم إلينا لاحقاً خلال هذه الحلقة حسن إنذار الكاتب والمحلل السياسي نرحب بضيفينا في انتظار انضمام حسن إنذار، أبدأ معك سيد محمد عبد الله نريد أن نفهم في البداية كيف وصل الليبيون إلى هذه الخطوة وهي إقرار خريطة طريق جديدة؟ يبدو أن الأستاذ محمد عبد الله لا يسمعنا بشكل واضح سوف نتحول بنفس السؤال إلى جمعة القماطي لا ويبدو أن الأستاذ جمعة القماطي لا يسمعنا سنأخذ فاصلا قصيرا مشاهدينا لنعود بعده لبدء النقاش في هذا الموضوع من طرابلس مع ضيفينا من طرابلس محمد عبد الله وجمعة القماطي إذن نعود بعد قليل فاصل ونعود إلى اللقاء.

[فاصل إعلاني]

خديجة بن قنة: نرحب بكم مشاهدينا من جديد إلى هذه الحلقة من برنامج ما وراء الخبر والذي يتناول إعلان المؤتمر الوطني العام في ليبيا خريطة طريق جديد تتضمن تعديل

الإعلان الدستوري وصياغة دستور جديد للبلاد، أستاذ جمعة القماطي الليبيون كيف توصلوا إلى هذه الخطوة وهي إقرار خريطة طريق جديدة؟

جمعة القماطي: بالتأكيد كان هناك حراك قوي وما زال هذا الحراك مستمر خارج المؤتمر الوطني العام الشارع الليبي بصفة عامة ليس مع التمديد لهذا المؤتمر لأنه يعتبر هذا المؤتمر قد أخفق في مهامه قد تأخر كثيراً لم يلتزم بالجدول الزمني الذي حدده لنفسه وإن كان من الناحية الدستورية والقانونية لا يوجد هناك سقف زمني أي بمعنى أن قضية المؤتمر الوطني العام ينتهي يوم ٧/فبراير من الناحية القانونية والدستورية غير صحيحة وغير موجودة، ولكن كان من المفترض أن المؤتمر الوطني العام بأن ينجز مهامه قبل هذا الوقت بكثير ولكنه أخفق وتأخر كثيراً وأصابه كثير من الشلل والعجز والفرقة داخل أروقته، ووضعنا الآن في هذا المحك وبالأمس خرج أعضاء المؤتمر بنوع من التوافق على خارطة طريق جديدة هي ربما الأستاذ محمد عبد الله وهو أولى مني بشرحها لأنه من داخل المؤتمر.

ملامح خريطة الطريق

خديجة بن قنة: طيب خلينا نأخذ السيد محمد عبد الله كويس أنك أشرت إلى هذه النقطة وهي أنه الأستاذ محمد عبد الله على اعتباره من مهندسي خارطة الطريق أن يطلعنا على ملامح خريطة الطريق، أستاذ محمد عبد الله هل لك أن تطلعنا على هذه الخريطة؟

محمد عبد الله: مساء الخير.

خديجة بن قنة: مساء النور.

محمد عبد الله: يعني هذه الخارطة التي أدرجت في التعديل الدستوري السادس بالأمس تنطلق من حيث اعتماد التعديل الدستوري وتشكيل لجنة لتعد مشروع قانون دستوري آخر هذا التعديل الدستوري الآخر يتم اعتماده في مارس، المحطة الأخرى وهي أول جلسة للهيئة التأسيسية التي سيتم انتخابها في ٢٠/فبراير بإذن الله، من أول يوم أو أول جلسة للهيئة التأسيسية هناك ستين يوم خلال هذه الفترة الهيئة التأسيسية تقدم تقرير إلى المؤتمر الوطني العام ومفاد هذا التقرير هل تستطيع الهيئة التأسيسية أن تنجز الدستور الدائم للبلاد خلال ١٢٠ يوم كما هو منصوص عليه بالإعلان الدستوري أو لا؟ إذا كانت الإجابة بنعم فتستكمل الهيئة التأسيسية هذه المهمة وندعو إلى الاستفتاء في أغسطس على دستور دائم بحيث تصبح السلطة الدائمة أو الدستور الدائم للبلاد ويكون هناك انتخاب ٢٠١٤ نرجع إلى شهر مايو اللي هي ستين يوم بعد أول يوم للهيئة التأسيسية إذا كانت الإجابة بلا أي بمعناه الهيئة التأسيسية لا تستطيع أن تنجز الدستور الدائم للبلاد في المدة المحددة فيذهب مباشرة المؤتمر الوطني إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية للانتقال إلى مرحلة انتقالية ثالثة.

خديجة بن قنة: طيب يعني الفكرة تنبني على فكرة اتخاذ دستور للدولة الذي كان نافذاً في الحادي والثلاثين من أغسطس سنة ١٩٦٩ كنقطة انطلاق في هذا المسار الجديد، هذه النقطة ألا تثير بعض المخاوف من عودة يعني البعض اعتبرها أنها دعوة سطحية للعودة إلى النظام الملكي يعني كيف يمكن طمأنة الذين ينظرون إلى هذه الفكرة بهذه الهواجس؟

محمد عبد الله: بأمر بسيط جداً من سيحدد ذلك هو الشعب الليبي في آلية استفتاء على دستور دائم أما ما هي المرجعية أو ما هي المواد أو المسودات للدساتير المختلفة التي تنطلق منها الهيئة التأسيسية هذا القرار هو شأن الهيئة التأسيسية وليس المؤتمر الوطني أو أي جهة أخرى، إذا كان الهيئة التأسيسية عندما تجتمع يروا بأنهم سيستعينون بدستور ٥١ بتعديلاته فهذا من حقهم وبالأخير في نهاية المطاف الشعب الليبي هو الذي سيستفتى على هذا الدستور الشعب الليبي.

خديجة بن قنة: طيب أستاذ جمعة القماطي..

محمد عبد الله: قبّل في الخيار الملكي.

خديجة بن قنة: نعم، نعم..

محمد عبد الله: فهذا خيار الشعب الليبي ويجب أن نحترمه.

خديجة بن قنة: ما رأيك أستاذ جمعة القماطي في هذه النقطة هل كان لا بد من مرجعية دستورية تعود إلى يعني دستور ١٩٦٩ كمرجعية للدستور الجديد؟

جمعة القماطي: استدراك بسيط أختي خديجة أنا القماطي وليس القماطي على العموم القماطي اسم موجود عندك بالجزائر في المناسبة.

خديجة بن قنة: عذراً.

جمعة القماطي: عموماً الشعب هو الذي يصدر الدستور والشعب يقرر، الشعب الليبي سينتخب في عشرين من هذا الشهر لجنة تسمى الهيئة التأسيسية للدستور أو لجنة الستين هذه اللجنة مكلفة بوضع دستور جديد لليبيا نحن نرى أن أول دستور يجب أن تنظر فيه هذه اللجنة وتستأنس به هو دستور الاستقلال عام ١٩٥١ الذي عدل عام ١٩٦٣ ثم بعد ذلك تنظر في دساتير أخرى حديثة مثلاً الآن لدينا تجربة قريبة جداً وهي التجربة التونسية وهناك دستور جديد صدر قبل أيام فقط في تونس بهذه المناسبة نهنئ إخوتنا التوانسة على هذا النجاح وعلى هذا التوافق، والتجربة الليبية هي أقرب إلى التجربة التونسية وليس إلى التجربة المصرية لأن البعض يحاول استنساخ ما حدث في مصر مؤخراً ويسقطه على ليبيا..

خديجة بن قنة: هل يمكن الاستحياء منها؟ ماذا ممكن أن تستوحي من هذه؟

جمعة القماطي: نعم.

استيحاء من التجربة التونسية

خديجة بن قنة: ما الذي يمكن الاستيحاء من هذه التجربة التونسية؟

جمعة القماطي: الدساتير تتكون من عدة فصول: هناك نظام الحكم هناك الحريات العامة هناك الفصل بين السلطات، الدستور الليبي دستور الاستقلال الدستور التونسي الحديث الدستور المغربي دساتير أخرى يمكن أن نستأنس بها ونستفيد منها بجوانب كثيرة لإسقاطها على الحالة الليبية بما يتناسب مع الخصوصية الليبية، أهم شيء أن يكون هناك دستور ليبي منبثق من البيئة الليبية والخصوصية الليبية ويحقق كل طموحات الليبيين وحقوقهم الأساسية، نحن عشنا اثنين وأربعين سنة من الاستبداد المطلق من الظلم من الغياب الكامل لأي شرعية دستورية أو سياسية الآن نريد أن نجد دستور حديث عصري يؤكد على هويتنا الإسلامية وعلى أن الإسلام ركن أساسي من هويتنا ومصدر رئيسي للتشريع ويؤكد كذلك على الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان والفصل بين السلطات وعدم العودة إلى الاستبداد وحكم الفرد وحكم القبيلة إذن دستور ٥١ الدساتير العربية الأخرى دساتير بعض الدول الإسلامية كلها يمكن أن تنير الطريق وتساعدنا على الخروج بدستور ليبي بنكهة وخصوصية ليبية ولكنه حديث وعصري يحقق آمال..

خديجة بن قنة: طيب.

جمعة القماطي: ورغبات وطموحات الأجيال القادمة في ليبيا إن شاء الله.

خديجة بن قنة: أستاذ محمد عبد الله نعم أستاذ محمد عبد الله يعني خريطة طريق سقفها الزمني هو أربع سنوات كيف برأيك سيتم ترتيب الأولويات في خريطة الطريق هذه؟

محمد عبد الله: بداية أخت خديجة هو السقف الزمني لهذه الخريطة ليس أربع سنوات هي ثمانية عشرة شهر من أول جلسة للهيئة التأسيسية هذه آخر فقرة في التعديل الدستوري.

خديجة بن قنة: طيب في خلال ثمانية عشرة شهراً إذن كيف يمكن ترتيب الأولويات بالتأكيد هناك ملفات أكثر إلحاحاً من ملفات أخرى؟

محمد عبد الله: نعم هي طبعاً بالنسبة إلى الهيئة التأسيسية في حد ذاتها هو أمامها ملف واحد وهو ملف الدستور أما بالنسبة للمؤتمر الوطني أو السلطة التشريعية الجديدة التي ستستلم منه في حال إن امتدت المدة أكثر من أربع شهور بدون شك أهم الأولويات هو

الاستقرار الأمني لأن في ظل وجود السلاح والاضطراب الأمني في البلاد لن نستطيع أن نصيغ دستور يعكس رغبات الشعب الليبي، السلاح لا يكتب دستور الغالب لا يكتب دستور الدستور لديه خصوصيات يختلف عن أي تشريع آخر، فهذه الخصوصية يجب أن تشهد استقراراً أمنيا واضحا الجانب الثاني هو متعلق بالآلية التي تعمل بها الهيئة التأسيسية في التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني في مكونات الشعب الليبي المختلفة هذا الأمر هو الذي يتطلب وقتا، أما الصياغة في حد ذاتها ربما تكتب في أسابيع هناك خبراء ودساتير مئات الدساتير في العالم لن نعيد صناعة العجلة من جديد ولكن التواصل مع كل الليبيين وإشعار كل مواطن ليبي أنه ساهم وشارك في هذه الوثيقة التي ستنقلنا من مرحلة انتقالية إلى مرحلة دائمة هذا أهم استحقاق في هذه المرحلة أما بالنسبة إلى محتوى الدستور في حد ذاته أعتقد هناك أشياء يعني في إجماع عليها في ليبيا أما بالنسبة لوضع الشريعة الإسلامية مثلاً وغيرها هذه كلها أمور هناك في إجماع حولها في المجتمع الليبي، أما بالنسبة لنظام الحكم بالنسبة للحكم المحلي على سبيل المثال..

خديجة بن قنة: لكنها تخضع أيضاً يعني عليها إجماع يعني تخضع أيضاً لتجاذبات سياسية بين التيار الليبرالي والتيار الإسلامي في ليبيا كيف يمكن تجاوز هذه؟

محمد عبد الله: لا هذه تجاذبات مصطنعة في ليبيا حتى التيار الليبرالي ويسمى بالتيار الليبرالي إن صح التعبير يطالب بأن تكون الشريعة الإسلامية إحدى مصادر التشريع في الدستور ففي ليبيا الوضع يختلف عما هو عليه في مصر أو تونس لا نستطيع أن نسقط هذه التجاذبات على المشهد السياسي في ليبيا.

خديجة بن قنة: أستاذ جمعة القماطي هل برأيك هذه النقطة لن تثير مشاكل في ظل التجاذبات الحالية بين التيار الإسلامي والليبرالي في ليبيا؟

جمعة القماطي: حقيقة أنا كانت لي تجربة مع مجلس التخطيط الوطني في محاولة بلورة مسودة للدستور يمكن أن تستأنس بها لجنة الستين كما ستستأنس بمسودات أخرى كثيرة من حقوقيين وخبراء في القانون الدستوري في ليبيا وتستأنس بدساتير أخرى كما ذكرت، أعتقد أن الغالبية العظمى من فصول وبنود ومواد الدستور سيكون عليها إجماع بسهولة هناك ثلاث أو أربع قضايا رئيسية خلافية سيحدث حولها تجاذب.

خديجة بن قنة: وهي؟

جمعة القماطي: واختلاف يعني قضية نظام الحكم هل هو رئاسي أم برلماني أم شبه رئاسي قضية مشروعية يعني أصل التشريع هل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي أم أنها مجرد مصدر من مصادر التشريع طبعاً التيار الليبرالي يريد أن يضعف هذا الجانب ويجعل الشريعة مجرد مصدر ولكن الغالبية العظمى من الليبيين شعب متدين شعب وسطي شعب يعتز بإسلامه يريد أن يؤكد على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر

الرئيسي، هناك أيضاً قضية الحقوق الثقافية وحقوق الهوية لإخوتنا الأمازيغ وهم مكون أساسي من الشعب الليبي هم أصل ليبيا وهم جزء من أصالتها ولا بد لهذا الدستور أن يضمن لهم حقوقهم في الهوية واللغة ويعتبر أن اللغة الأمازيغية أيضاً لغة رسمية وستبقى اللغة العربية هي الأساسية في التعامل في ليبيا هناك أيضاً قضية اللامركزية والفدرالية هناك تيار فدرالي في شرق ليبيا بالذات ولكن أعتقد السواد الأعظم لليبيين يريدون ألا مركزية إدارية مدسترة ومقننة ومنصوص عليها في الدستور حتى نضمن أن هذه اللامركزية الإدارية لا يتم التلاعب فيها تقسم ليبيا إلى محافظات وبلديات لها مجالس محلية منتخبة انتخاب مباشر لها استقلالية مالية وإدارية أي أن الأطراف والأطر الإدارية التي ستقسم عليها ليبيا تكون لها استقلالية في حد كبير وننهي المركزية والتهميش هذه هي القضايا الأساسية الأربعة..

خديجة بن قنة: طيب هذه نأخذ رأي الأستاذ محمد عبد الله في هذه القضايا الخلافية الثلاثة التي ذكرها الآن الأستاذ جمعة القماطي شكل نظام الحكم، أصل التشريع في الدستور وأيضاً الحقوق الثقافية والهويات؟

محمد عبد الله: نعم ممكن تعيدي بداية السؤال لم أسمعك أستاذة خديجة.

٣ قضايا خلافية شائكة

خديجة بن قنة: طرح الآن الأستاذ جمعة ثلاث قضايا خلافية يمكن أن تكون محل خلاف وهي شكل نظام الحكم الأصل في التشريع

محمد عبد الله: نعم.

خديجة بن قنة: والحقوق الثقافية.

محمد عبد الله: نعم بدون شك أن هذه القضايا سيكون حولها نقاش واسع أما بالنسبة لمصدر التشريع هناك صحيح بعض الأطراف التي ربما لديها آراء خلينا نقول إلى أقصى اليمين أو إلى أقصى اليسار من هذه الخيارات ولكن أعتقد أن معظم الشعب الليبي مع أن تكون الشريعة الإسلامية يعني المصدر الرئيسي في التشريعات، ولكن هناك صياغة جميلة جداً في دستور سنة ٥١ وضع فعلاً يأمل العبارة الجميلة جداً بأن تكون السيادة لله وحده وأن الشعب هو مصدر السلطات، فهذه العبارة أعتقد يعني تربط بين المرجعية اللي هي الشريعة الإسلامية وأيضاً بأن الشعب الليبي في النظام المدني شعب هو في الأخير هو مصدر السلطات في هذا الجانب في إطار التشريع فهذا الربط بين الاثنين اعتقد هذه الصياغة ربما ستكون هذه الصياغة جامعة بين الأطراف المختلفة، أما بالنسبة لحقوق المكونات الثقافية هذا أمر فعلاً جدالي وهو حتى الآن جدالي حتى في آلية اتخاذ القرار داخل الهيئة التأسيسية نحن نسعى إلى إدخال تعديل دستوري آخر يضمن

حقوق المكونات في اتخاذ القرارات المتعلقة بحقوقهم أما بالنسبة للأمور المتعلقة بنظام الحكم فهذه تجاذبات سياسية متعلقة بنظام الحكم لا أعتقد سيكون هناك جدال كبير، نظام الحكم المحلي أعتقد اللامركزية مثلما تفضل الأستاذ جمعة هو المطلب الأساسي لمعظم الشعب الليبي ولكن يريدوا ضمانات بالذات إخواننا في المناطق الشرقية والجنوبية المناطق التي تعمد النظام السابق أن يهمشها وأن يمنع عليها أي نوع من التنمية وبالعكس طمسها وتعمد أن يفصلها عن باقي المجتمع هذه المناطق تحتاج إلى ضمانات أن تكون لديها الفرصة أن تتنافس بالتنمية وأن يكون لديها ميزانيات فعلاً يستطيعوا أن يضعوا أولويات في المنطقة وكل منطقة تكون لها خصوصيتها هذا النظام الإداري هو النظام الوحيد الذي سينهض بمستوى حياة المواطن الليبي، أما الاعتماد على حكومة مركزية قوية مهما كانت الأموال التي تضخ فيها مهما كانت المهارات الموجودة فيها لن تستطيع الوصول إلى كل مواطن ليبي ولن تستطيع أن ترتقي بمستوى حياة كل مواطن.

خديجة بن قنة: طيب أستاذ جمعة القماطي يعني مشكلة البلاد مشكلاتها مستعصية جداً قد تحتاج وقتاً طويلاً للحل ليبيا ربما تحتاج أكثر من التشريعات تحتاج إلى بناء الدولة من جديد هل خريطة الطريق هذه كفيلة بحل هذه المشكلات المستعصية برأيك؟

جمعة القماطي: ما نحتاجه هو حوار وطني معمق وصادق وصريح ما نحتاجه هو تعزيز الثقة بين الليبيين بكل توجهاتهم ما نحتاجه هو مصالحة وطنية حقيقية يتلاحم فيها الليبيون سواء كان موقفهم ضد النظام السابق أو الذين أخذوا موقفا حياديا هؤلاء يبقوا أبناء هذا الوطن وجزء أساسي منه ومن حقهم أن يعيشوا في هذا الوطن ويتمتعوا بثرواته، ما نحتاجه هو إصدار عفو عام وتشريع عفو عام عن كل الذين فروا إلى الخارج خاصة العائلات والأطفال والنساء من حقهم أن يعودوا إلى بيوتهم وإلى ديارهم، ما نحتاجه هو عدالة انتقالية ما نحتاجه هو أن تتوقف بعض التيارات السياسية والأحزاب السياسية عن التفكير بلغة الوصاية والإقصاء والعقلية الانقلابية وعليها أن تدرك أن هذا الشعب الذي عانى من الإقصاء والوصاية اثنين وأربعين سنة وهزم القذافي بأكبر ترسانة عسكرية في إفريقيا لا يمكن أن يهزمه أي تيار سياسي يهدد باستخدام الأجنحة العسكرية له، لابد من الجلوس على الطاولة لابد من الحوار لابد من التوافق كما فعل أخوتنا التوانسة ونحن نتعلم منهم لأنهم يسبقونا بهذا بكثير ولهم ثقافة وتنمية سياسية أعلى من ليبيا لابد أن نعترف بذلك، إذن الآن للأسف أن المؤتمر ما كنا نريد له أن يبقى إلى حد الآن ما كنا نريد له أن يمدد ولكن هذا هو الواقع الأهم من المؤتمر هو أن تكون هناك شرعية سياسية لا تختفي الشرعية السياسية في ليبيا حتى لا تدخل ليبيا في نفق مظلم وصراعات وحرب أهلية، الآن في أحسن الظروف هذا المؤتمر سينتهي إما بعد ثلاثة شهور وإما بعد خمس شهور فعلياً سينتهي لو أن لجنة الستين قالت لن تستطيع إنجاز الدستور في وقته سينتهي المؤتمر فعلياً بعد ثلاثة شهور لو قالت أنها ستنتهي سينتهي هذا المؤتمر بعد خمسة شهور يجب أن نتجاوز المؤتمر الوطني ونعتبره الآن من الماضي

ونفكر في مستقبل ليبيا أكبر وأهم من مؤتمر وطني كان قبله مؤتمر انتقالي مجلس انتقالي وتجاوزناه سنتجاوز المؤتمر الوطني المهم هو أن نفكر الآن في الدستور والوصول إلى بر الأمان ولا بد أن يتوافق الليبيون على الدستور ولابد أن يشعر كل ليبي..

خديجة بن قنة: طيب.

جمعة القماطي: كل توجه كل جهة كل منطقة أنهم جزء من هذا الدستور.

خديجة بن قنة: في الدقائق الأخيرة أو الدقيقة الأخيرة محمد عبد الله يعني الاستشهاد بالتجربة التونسية كما استشهد بها جمعة القماطي عفواً الفرق بين السكون والفتحة حتى ما يزعل علينا الأستاذ جمعة يعني إلى أي مدى يمكن فعلاً الاستفادة من التجربة التونسية هل الليبيين يستبشروا خيراً الآن؟

محمد عبد الله: باختصار لو سمحت بدون شك هي التجربة التونسية ربما أهم شيء فيها أن رغم كل التجاذبات والمشاكل يعني أسابيع قبل الاتفاق على الدستور كان هناك تجاذبات سياسية كبيرة ومواجهات يعني حتى مسلحة وغيرها فالدرس الأساسي أنه الحل الوحيد من هذه الأزمات هو التوافق أما بالنسبة لمحتوى الدستور وغيره ربما هناك أنا لم أطلع على تفاصيل ذلك الدستور هناك تجارب إيجابية وهناك تجارب سلبية، التجربة التونسية هي فعلاً يعني نستبشر بها بخير أن الربيع العربي بخير التجربة التي شهدتها مصر للأسف لم تكن ناجحة حتى الآن ولكن نستبشر لها الخير إن شاء الله، ولكن التجربة التونسية رجعت ضخت الروح في ثورة ١٧ فبراير وفي الربيع العربي والتجربة التونسية أيضا ممكن أن نستلهم منها فكرة الحراك السياسي وأهمية الحراك المجتمعي والحراك السياسي خارج السلطة الذي يعني ساهم بشكل..

خديجة بن قنة: شكراً.

محمد عبد الله: في الوصول إلى توافق من خلال الحوار هذه هي التجربة وإيجابيات هذه التجربة.

خديجة بن قنة: شكراً جزيلاً لك محمد عبد الله عضو المؤتمر الوطني الليبي ونشكر أيضاً جمعة القماطي رئيس حزب التغيير الليبي كنتما معنا من طرابلس، بهذا تنتهي مشاهدينا هذه الحلقة من برنامج ما وراء الخبر نلتقي بإذن الله في قراءة جديدة لما وراء خبر جديد أطيب المنى وإلى اللقاء.